مجلة بنها للعلوم الإنسانية الترقيم الدولي الموحد للطباعة:(2537-0170)
العدد (2) الجزء (2) السنة (2023) ، (129-151) الترقيم الدولي الموحد الإلكتروني : (2537-0189)
https://bjhs.journals.ekb.eg

درجة تواجد المشكلات التي تواجه المهندسين الزراعيين العاملين بمجال حماية الأراضي الزراعية بمحافظة كفرالشيخ

صلاح محمد عبدالغني أبوجناح ،سعيد عباس محمد رشاد ،محمد أبوالفتوح السلسيلي
قسم الاقتصاد الزراعى – كلية الزراعة – جامعة بنها

الملخص

استهدف هذا البحث بصفة رئيسية التعرف على درجة تواجد بعض المشكلات التي تواجه المهندسين الزراعيين العاملين في نشر التشريعات الزراعية الخاصة بمجال حماية الأراضي الزراعية بين مزارعي محافظة كفرالشيخ، وذلك من خلال التعرف علي المتغيرات الشخصية والاجتماعية والنفسية والاتصالية المميزة للمهندسين المبحوثين، وتحديد درجة نشر تلك التشريعات الزراعية، وآخيرًا تحديد مدي تواجد تلك المشكلات بأشكالها المختلفة، ومقترحات المبحوثين لمواجهة تلك المشكلات.

وقد تم جمع البيانات خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣ عن طريق الإستبيان بالمقابلة الشخصية لعينة عشوائية منتظمة من المهندسين الزراعيين بمحافظة كفرالشيخ تم تحديدها بإستخدام معادلة كريسجي ومورجان، بلغ قوامها ١٨٠ مهندسًا زراعيًا، وبعد المعالجة الكمية للبيانات تم الإعتماد علي العرض الجدولى، والتكرارات والنسب المئوية والمتوسط الحسابى، والإنحراف المعيارى، والمتوسط الحسابي المرجح.

وأشارت أهم النتائج إلي أن:

- ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٦٩,٤٤% أقرو بأن قدرة المسئولين علي تنفيذ وإزالة التعديات الحادثة كانت منخفضة إلي متوسطة.
- ثلثي المبحوثين ٦٦,٦٧% أقرو بأن عدد الإزالات التي تمت فعليًا خلال العام الماضي كان عددها منخفضة إلي متوسطة.
- ما يزيد عن ثلاثة أرباع المبحوثين ٨٠% منهم كانت درجة قيامهم بتعريف الزراع بالتشريعات الزراعية منخفضة إلي متوسطة.
- ما يقترب من نصف المبحوثين ٤٥% كانت درجة تطبيقهم للتشريعات الزراعية منخفضة إلي متوسطة.
- المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية جاءت في مقدمة المشكلات التي تواجه وتعوق العمل بمجال حماية الأراضي، بينما المشكلات التنظيمية في مؤخرة تلك المشكلات من حيث درجة تواجدها.
- مقترحات حل المشكلات التنظيمية للعمل في مجال حماية الأراضي جاءت في مقدمة المقترحات التي ذكرها المبحوثين، بينما مقترحات حل المشكلات الأمنية جاءت في مؤخرة تلك المقترحات.

الكلمات الدالة: التشريعات الزراعية، تواجد المشكلات، المهندسين الزراعيين، مجال حماية الأراضي الزراعية، محافظة كفر الشيخ.

المقدمة:

يعد القطاع الزراعي من أهم القطاعات في البنيان الاقتصادي المصري، وواحداً من أهم القطاعات الإنتاجية الذي تعتمد عليه نسبة عالية من سكان مصر كمصدر دخل ومعيشة وفي توفير أكبر قدر من الغذاء والكساء، إلى جانب مساهمته الأساسية في تحقيق الأمن الغذائي المصري، وتوفير الكثير من المواد الخام لبعض قطاعات الاقتصاد القومي الأخرى والتي تقوم عليها الكثير من الصناعات كالصناعات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج وغيرها، كما تمثل قيمة الإنتاج الزراعي المصري حوالي ٥,١٣% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وتمثل قيمة الصادرات الزراعية المصرية حوالي ١٥% من إجمالي قيمة الصادرات الكلية المصرية، وتمثل حجم العمالة الزراعية حوالي ٢٧% من إجمالي العمالة القومية المصرية، ويمثل عدد السكان المرتبطين بالقطاع الزراعي حوالي ٤٠% من عدد السكان المصريين، وتمثل قيمة الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي حوالي ٣,٢٠% من إجمالي قيمة الاستثمارات الثابتة القومية المصرية، وتمثل قيمة الأجور الزراعية حوالي ١٥% من إجمالي قيمة الأجور القومية المصرية، وذلك في متوسط الفترة (٢٠١٨/ ٢٠١٩ – ٢٠١٩/ ٢٠٢٠) (**الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، ٢٠٢٠**).

وترتكز تنمية وتطوير القطاع الزراعي المصري على محورين رئيسين هما: التوسع الزراعي الأفقي (زيادة المتاح من الموارد الاقتصادية الزراعية متمثلة في إضافة أراضي زراعية جديدة تتوافر لها مياه الري)، والتوسع الزراعي الرأسي (رفع كفاءة استخدام المتاح من الموارد الاقتصادية الزراعية من خلال التوسع في استخدام وتطبيق الأساليب العلمية والتكنولوجية الحديثة في الزراعة المصرية).

ويقصد بالتنمية الزراعية المستدامة تحقيق أقصى وفاق ممكن بين التنمية الزراعية والبيئة الزراعية وتقليل التعارض بينهما إلى أدنى قدر ممكن، وقد تضمنت إستراتيجية التنمية الزراعية المصرية للقرن الواحد والعشرين سياسة زراعية بيئية تستهدف المحافظة على البيئة ومواردها الاقتصادية والتي من أهمها الموارد الأرضية والموارد المائية، كما تشير التنمية الزراعية المستدامة أو المتواصلة إلى عملية التنمية التي تستهدف تحويل الزراعة إلى نظام زراعي متواصل وذلك بغرض تحقيق زيادة متواصلة في الإنتاج الزراعي لتلبية احتياجات الجيل الحالي والأجيال القادمة (**وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، ٢٠٠٩**).

ولقد حققت إستراتيجيات التنمية الزراعية في مصر زيادات جوهرية في إنتاج الكثير من محاصيل الحبوب والخضر والفاكهة نتيجة استخدام التكنولوجيا الزراعية والتوسع في استصلاح الأراضي الجديدة، إلا أنه مازالت تواجه التنمية الزراعية في مصر حالياً الكثير من التحديات المحلية والإقليمية والدولية، وتنعكس آثار تلك التحديات على كفاءة أداء القطاع الزراعي وعلى مكانته في الاقتصاد القومي المصري، وتتمثل التحديات المحلية في انخفاض معدل نمو الإنتاج الزراعي عن معدل نمو الاستهلاك القومي من

محاصيل الغذاء الرئيسية كالحبوب والبقول والزيوت النباتية والسكر نتيجة للزيادة المستمرة والرهيبة في عدد السكان بمعدلات عالية وتحسن مستوى الدخول، وأمر هذا شأنه وتلك هي طبيعته يجعل من تنمية القطاع الزراعي المصري وبمعدلات تفوق معدلات النمو السكاني أمراً ضرورياً وحتمياً نظراً لما تمثله التنمية الزراعية من أثر وتأثير بالغ الأهمية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة، وما يترتب عليه من أسباب الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي للبلاد، أيضاً من التحديات المحلية استمرار التعدي على الأراضي الزراعية بالتجريف والتبوير والبناء وأثر ذلك السلبي على الإنتاج الزراعي، كذلك انخفاض حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي، والزيادة في كمية واردات السلع الغذائية الرئيسية لسد الفجوة الغذائية في تلك السلع، وتتمثل التحديات الإقليمية في عدم استقرار المنطقة العربية والتي تمثل السوق الرئيسي للسلع الزراعية المصرية والعمالة الزراعية **(فواز، وعبداللطيف، ٢٠١٥)**.

ويعتبر توفير إحتياجات المجتمع المصري من السلع الغذائية الإستراتيجية من التحديات التي تواجه الدولة، ويتوقف مدى توفير وإشباع رغبات أفراد مجتمع معين على مقدار ما يحوزه أفراد هذا المجتمع من الموارد كماً ونوعاً، ومن ثم تاتى أهمية موردي الأرض والماء حيث أنهما من العناصر الأساسية للإنتاج الزراعي، فلا يمكن وجود زراعة وإنتاج زراعي بدونهما، وأي تدهور أو انخفاض في المتاح منهما كميًا أو نوعيًا يؤثر بلا شك على إنتاج المجتمع من السلع والمنتجات الزراعية وخاصة الغذائية منها مما يترتب عليه حدوث مشكلة غذائية بالمجتمع تنشأ نتيجة عدم قدرة الإنتاج المحلى للمجتمع على تلبية الاحتياجات المتزايدة لسكانه من الغذاء، الأمر الذي يؤثر بلا شك على الاستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي بالمجتمع **(عطاالله وآخرون، ٢٠١٨)**.

وتعد ظاهرة الامتداد العمراني على الأراضي الزراعية ظاهرة تعانى منها جميع دول العالم الفقيرة والغنية، ومثلت هذه الظاهرة تحدياً لمعظم دول العالم، وخاصة النامية منها والتى يتزايد عدد سكانها بمعدلات مرتفعة، وما يتبع ذلك من ضغوط على الموارد وبخاصة الأراضي الزراعية المحيطة بالمدن، ومما لاشك فيه إن ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية تعد واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها مصر في الوقت الراهن فقد زادت بشكل ملموس وأثرت على الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي المصري بدرجة كبيرة **(حمدون، ٢٠١٤)**.

وأدت الزيادة السكانية المضطردة وزيادة الطلب على المساكن من ناحية وعدم وجود أراضى للبناء عليها بعيدًا عن الرقعة الزراعية من ناحية أخرى إلى نشوء العديد من البؤر والمناطق الاستيطانية في العديد من محافظات الجمهورية، فقد عمد الإنسان في ظل التوسع العمراني العشوائي وغير المخطط إلى تحويل الأراضي الزراعية الصالحة من استعمالها الأساسي لاستعمالات أخرى حضريه بإقامة المباني السكنية والمصانع وغيرها عليها، مما أدى إلى تناقص كبير في الرقعة الزراعية المتاحة بالمجتمع، وقد ساعد على ذلك الزيادة الكبيرة في أعداد السكان من ناحية وعدم وجود أراضى كافيه للبناء من ناحية أخرى، فضلا على إقبال ملاك الأراضي الزراعية على بيعها والاستفادة من الارتفاع الشديد في أسعار

أراضى البناء بالمقارنة بأسعار الأراضي الزراعية وعدم فعاليه القوانين والتشريعات التي تجرم البناء على الأراضي الزراعية وضعف تنفيذها من ناحية ثالثه مما انعكس في زيادتها بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة **(عبداللطيف، ٢٠١٤)**.

مشكلة البحث:

تعد ظاهرة التعدي على الأراضي الزراعية واحدة من أخطر المشاكل التي تواجهها مصر في الوقت الراهن خصوصا بعد ثورتي يناير ٢٠١١ ويونيو ٢٠١٣ ، وأثرت على الإنتاج الزراعي والاقتصاد القومي المصري بدرجه كبيرة، وقد كشف تقرير حكومي أصدرته وزارتى الزراعة والتنمية المحلية عن أن إجمالي عدد حالات التعدي بالبناء الجائر علي الأراضي الزراعية خلال الفترة من ٢٥ يناير وحتى ٨ فبراير لعام ٢٠١١ بلغ ١٢٨,٣١ ألف حالة تعدى علي الأراضي الزراعية بمختلف المحافظات، كما كشف تقرير صادر عن الإدارة المركزية لحماية الأراضي بوزارة الزراعة، أن مصر فقدت خلال الثلاثين عاماً الماضية ٧٦٠ ألف). فدان، مشيراً إلى أنه خلال الأعوام الأخيرة فقدت حوالي ٣٥٠ ألف فدان من أخصب أراضيها **(فضل الله، ٢٠١٥)**.

لكل ما سبق واجهت الدولة عملية البناء على الأرض الزراعية من خلال ثلة من القوانين التى كانت فى وقت سابق تنفذ ببطء شديد، بل كانت الدولة تغمض عينها عن هذا البناء إبان العهد السابق خاصة إذا كان البناء يتم وقت الانتخابات البرلمانية أو الاستفتاءات الرئاسية، وعقب أحداث ٢٥ يناير ٢٠١١، وما تبعها من غياب سلطة الدولة على الكثير من الأمور، استغل البعض فى الريف هذا المناخ وقاموا بالبناء على آلاف الأفدنة، ما عرض الرقعة الزراعية للتهديد والبوار، وهذا الأمر سرعان ما عالجته الدولة عقب أحداث ٣٠ يونيو ٢٠١٣ تدريجيًا، وذلك بإصدار تعديلات قانونية لحماية الأرض الزراعية من البناء عليها، وكان آخر ذلك القانون رقم ٧ لسنة ٢٠١٩ وتعديلاته بالقانون رقم ١ لسنة ٢٠٢٠، وهذا التشريع يفرض غرامة مالية كبيرة تصل إلى ٥ ملايين جنيه، والسجن الذى يصل إلى ٥ أعوام للمتعدين على الأراضى الزراعية، ويتم ذلك كله عبر المحاكم العسكرية فى قضايا ترفع أمام النيابة العسكرية، بغرض تسريع الإجراءات، وإضافة إلى كل ما تقدم من عقوبات، تحكم المحاكم بإزالة المبانى المخالفة، أما بالنسبة إلى القيام بالبناء المشروع، فقد نظمه القانون بأنه يتم البناء داخل كردون المدن المعتمدة، والأراضى الداخلة فى نطاق الحيز العمرانى للقرى والذى يصدر بتحديدها قرار من الحكومة، والأراضى التى تقيم عليها الحكومة مشروعات ذات نفع عام وتلك التى تخدم الإنتاج الزراعى أو الحيوانى، وكذلك الأراضى الواقعة بزمام القرى التى يكون للملاك عليها سكن خاص بعد إذن السلطات المختصة. **(مركز الاهرام للدراسات الإستراتيجية، ٢٠٢١)، موقع إلكتروني: (https://2u.pw/Fh6m8)** .

أهداف البحث:

يستهدف البحث بصفة رئيسية، تحديد درجة تواجد المشكلات التي تواجه المهندسين الزراعيين العاملين في مجال حماية الأراضي الزراعية بمحافظة كفر الشيخ، وذلك من خلال تحقيق الأهداف البحثية الفرعية التالية:

١. التعرف علي بعض الخصائص الشخصية والاقتصادية والاجتماعية والتنظيمية للمهندسين الزراعيين المبحوثين بمحافظة كفر الشيخ والمتمثلة في كل من: السن، درجة الريفية، درجة التعليم، درجة الخبرة الوظيفية، درجة التدريب في المجال الزراعي، أشكال التعدي علي الأراضي الزراعية، مدي قدرة المسئولين علي إزالة التعديات، درجة تنفيذ وتطبيق التشريعات الزراعية، عدد المخالفات المزالة ونوعيتها، درجة توافر المعدات والامكانيات اللازمة لإزالة التعديات، درجة تعاون الجهات المعنية، درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية.
٢. التعرف علي بعض المتغيرات المتعلقة بنشر وتطبيق المهندسين الزراعيين للتشريعات الزراعية في مجال حماية الأراضي الزراعية بين مزارعي محافظة كفرالشيخ من خلال قياس عناصر ومكونات عملية النشر.
٣. تحديد درجة تواجد المشكلات المختلفة التي تواجه المهندسين الزراعيين العاملين علي نشر وتطبيق التشريعات الخاصة بحماية الأراضي بين الزراع، ومقترحاتهم لحل تلك المشكلات.

أهمية البحث:

تتمثل الأهمية النظرية لهذا البحث في كونه يعتبر بمثابة إضافة علمية إلى بحوث الإرشاد الزراعي في مجال دراسة وتحديد درجة تواجد المشكلات التي تعيق المهندسين الزراعيين العاملين بمجال حماية الأراضي بمحافظة كفرالشيخ، ويمكن الاسترشاد بما يتضمنه من مفاهيم ومتغيرات وأساليب إحصائية، وما قد يسفر عنها من فوائد تطبيقية في فتح آفاق جديدة لإجراء مزيد من الدراسات المشابهة في مناطق أخرى بمصر، سواء كانت لتغطية بعض أوجه القصور في هذا البحث أو لاستجلاء نواحي أخرى لم يتطرق إليها هذا البحث.

أما الأهمية التطبيقية لهذا البحث فترجع إلى ما يسفر عنه من نتائج خاصة بتحديد درجة تواجد أهم المشكلات التي تعيق وتقلل من كفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية المتعلقة بمجال حماية الأراضي بمحافظة كفرالشيخ، والمبنية على أسس علمية تمكن من إعطاء صورة واضحة للقائمين على العمل في مجال حماية الأراضي الزراعية عن المستوى الفعلي لتطبيق التشريعات الزراعية بين الزراع بمحافظة كفرالشيخ، وما يقدم من أنشطة وجهود واقعية تتخذ كأساس يمكن القائمين على الإرشاد الزراعي ومجال حماية الأراضي الزراعية من تخطيط برامج إرشادية لتوعية الزراع في هذا المجال وتعديل سلوك الزراع نحو الحفاظ علي الرقعة الزراعية، ومنع التعدي السافر عليها، وكذلك معرفة أسباب تعدي الزراع ومخالفتهم للقوانين والتشريعات، ومقترحاتهم للتغلب علي ذلك، كما أن تحديد مدى اتفاق أو اختلاف نتائج هذا البحث مع النتائج البحثية الأخرى من شأنه أن يؤدى إلى إثراء هذا المجال.

الإطار النظري:

يستند الإطار النظري لهذا البحث على بعض المفاهيم المتعلقة بالمشاكل المرتبطة بالتشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وكذلك مفهوم عملية النشر، وعناصرها على النحو التالي:

أولا: المفاهيم المتعلقة بالمشاكل التي تؤدي إلى فقد تام للأراضي الزراعية:

وهي عبارة عن التغير الذي يحدث للأراضي الزراعية بحيث يخرجها مباشرة وبشكل سريع من نطاق النشاط الإنتاجي وتستغرق عملية إعادتها للإنتاج مرة أخرى فتر ة زمنية طويلة مثال ذلك التعدي على الأراضي الزراعية والتي من أهم صورها: **(مصطفي، ١٩٩٨)**:

١. **تبوير الأراضي الزراعية** : ويقصد بها استقطاع جزء من الأراضي وتركها بدون زراعة، وذلك باستخدام بعض الوسائل التي من شأنها إخراج هذه الأراضي من الحيز الزراعي مثل إغلاق قنوات الصرف الموصلة إليها، أو تشوين مواد البناء أو غمر الأراضي بالماء أو المازوت ... إلخ من تلك الطرق وذلك بهدف بيعها كأرض بناء للاستفادة من فروق أسعار الأراضي. وعلى ذلك يعد تبوير الأراضي الزراعية بمثابة المقدمة للبناء عليها، وتزداد هذه الظاهرة في المساحات المجاورة لكردون المدن، وأطراف القرى خاصة تلك الواقعة على الطرق الزراعية هذا وقد حظرت المادة ١٥ من القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ترك الأرض غير منزرعة لمدة سنة من تاريخ آخر زراعة في وجود مقومات الزراعة

٢. **التجريف:** ويقصد به إزالة الطبقة السطحية للأراضي الزراعية مما يؤدي إلى تكشف الطبقة السفلية من التربة والتي تقل خصوبتها عن الطبقة السطحية مما يؤثر على صلاحية التربة للإنبات وتدهور قدرتها الإنتاجية، وذلك بهدف استغلال الأتربة الناتجة عن عملية التجريف في أغراض أخرى غير زراعية مثل صناعة الطوب الأحمر . ورغم أن عملية استخدام الأتربة في صناعة الطوب الأحمر يعد من التصرفات القديمة في الزراعة المصرية إلا أنها لم تظهر كمشكلة لها إلا بعد بناء السد العالي وما يترتب عليه من عدم وصول طمي النيل للأراضي الزراعية في الدلتا والوادي . حيث كان يقدر بحوالي ٣,٤ طن للفدان سنوياً عدا ماكان يترسب في المجاري المائي ة التي يتم تطهيرها خلال السدة الشتوية حيث كانت تستخدم هذه الكميات من الطمي في صناعة الطوب بالإضافة إلى خلطها مع التربة الرملية في الأراضي المستصلحة حديثاً ومع توقف ورود هذه الكميات من الطمي ارتفعت أسعار الطوب بشكل أصبح يغري الحائزين على تجريف الأراضي الزرا عية وبيع الأتربة الناتجة لأصحاب المصانع، وقد تكفل المشرع المصري بتجريم ذلك الفعل من خلال العقوبات المناسبة لمنعه تماماً.

٣. **البناء على الأراضي الزراعية:** مع ازدياد أعداد السكان والحاجة إلى الامتداد العمراني ازدادت ظاهرة البناء على الأراضي الزراعية وقد ساعد على ذلك الارتفاع الشديد في أسعار أراضي البناء مقارنة بأسعار الأراضي الزراعية، وبالتالي فإن استقطاع جزء من الأرض الزراعية وتحويلها إلى مباني ومنشآت من شأنه التأثير على معدلات الإنتاج الزراعي، ولقد حاولت الدولة مواجهة هذه المشكلات عن طريق التشريع، فأصدرت القانون رقم ٩ لسنة ١٩٧٨ الذي تضمن عقوبات صارمة للمخالفين لأحكامه، ولكن التطبيق العملي لم يكن متكاملاً، وخالفه كثير من الأهالي ولذلك تعرضوا لكثير من محاضر المخالفات التي تنظرها المحاكم على امتداد مناطق الجمهورية، وتواجه وزارة الزراعة صعوبات شديدة في تطبيق أحكام القانون على الوجه المستهدف، وإن كانت قد نجحت لحد ما في إيقاف هذا الاستنزاف لمورد من أهم موارد ثروتنا الزراعية، فأصدرت القانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٨٣ ، تبعه صدور الأمر العسكري رقم (أ) لسنة ١٩٩٦ بتطبيق عقوبات صارمة على المخالفين لأحكام القانون مع إزالة صور التعديات المختلفة على الأراضي الزراعية **(هجرس، ٢٠٠٠)**.

٤. أراضي الزراعات الجافة والتصحر : وهي المخاطر التي تتعرض لها الأراضي الصحراوية المستصلحة أثناء فترات الجفاف حيث النقص في معدلات هطول الأمطار عن المعدلات الطبيعية لها في منطقة ما خلال عدة سنوات متتالية بشكل لا يعادل كمية الب خر من تلك الأراضي مما يؤدي إلى تعرية سطح التربة من النباتات مما يجعله أحد أسباب التصحر وهي التدهور البيئي الذي تفقد فيه النظم البيئية القدرة على إلقاء حيث تتدهور خصوبة وإنتاج الأرض . ويمكن تصنيف التصحر وفقاً لأسبابه إلى تصحر الرعى الناشيء عن الرعى الجائر خا صة بالمناطق الجافة المغطاه بغطاء نباتي غير كثيف حيث يتسبب في إزالة الغطاء النباتي بالدرجة التي لا تسمح بتجدده وتصحر الزراعة الجافة الناشيء عن تجهيز الأرض للزراعة بإخلالها من الغطاء النباتي مثل الزراعة بفترة أو ترك الأرض بور بعد الحصاد، وتصحر الأراضي المروية نتيجة عدم إتباع وسائل الري المناسبة لطبيعة التربة بما يضمن طرد الأملاح منها.

ثانيا: عملية النشر (الانتشار):

يستخلص **زيدان** (٢٠٠٥ : ص٣٣) أن مفهوم عملية النشر يكتسب معان مختلفة، وأنه يمكن تمييز ثلاثة مفاهيم محدده لمفهوم النشر هي:

١. انتقال الفكرة الجديدة من مصادرها إلى الزراع المستهدفين لاعتناقها ومحاولة إقناعهم بها. وهذا المعنى يبدو أنه أساس اهتمام المهتمين بالجديد من وجهه النظر الإرشادية والإعلامية.
٢. انتقال الفكرة أو الممارسة بين الزراع في مجتمع محلى معين. وهذا المعنى يبدو أنه يمثل وجهه نظر المهتمين بالدراسات الاجتماعية الريفيين.

٣. استيعاب المجتمع لفكرة أو ممارسة مستورة بحيث تصبح جزءاً من ثقافته. وهذا المعنى يبدو أنه يمثل وجهه نظر المهتمين الإنثروبولوجيين الاجتماعيين.

ومن ذلك فإن الفكرة أو المستحدثة هي جزء من عملية الانتشار وهي أساس لعبورها إلى أماكن أخرى ليحدث لها النشر والتبني لأن المستقبل حر فقد يتجاهل ما يسمع و قد يكتم ما يرى ولا يتكلم عن ما لا يعرف وفي هذه الحالة يكون قراره بالرفض ولا يسعنا إلا إثارة فضول عقله بالعديد من الطرق والمعينات الإرشادية.

وأوردت **نيللي فرج** (١٩٩٣: ص١٨) أن **(روبرتسون وماكسويل وماكوين)** قد اتفقوا في تعريفهم لعملية نشر المستحدثات علي أنها العملية التي يتم بمقتضاها انسياب المعلومات عن المستحدث خلال فترة زمنية معينة بداءاً من الوعي به، ومعرفة كيفية استخدامة بطريقة صحيحة بقصد تطبيقه، ووضعه موضع التنفيذ بواسطة أكبر عدد من مستخدميه.

أما عن تعريف النشر DIFFUSINY: فهو نقل المستحدثات الزراعية كأفكار وتقنيات مرغوبة من أماكن ابتكارها للوحدات المستهدفة لتجريبها لها لاختبارها ومن ثَم تَبنيها أو رفضها.

عناصر عملية النشر: يذكر **رشاد** (٢٠١٦ : ص٩٣) أن عناصر عملية نشر المستحدثات الزراعية تنقسم إلي ما يلي: المستحدث، وقنوات اتصال معينة، وفترة زمنية معينة، وأعضاء النظام الاجتماعي.

كما أنه يمكن أن تنحصر عناصر عملية نشر المستحدثات في خمسة عناصر وهي:

١. المستقبلين: وهم أعضاء النظام الاجتماعي.
٢. قنوات الاتصال: وهي الطرق المستخدمة في توصيل المستحدث لأفراد النظام الاجتماعي.
٣. الرسالة: وهي الفكرة المستحدثة أو الجديدة.
٤. المصدر: وهو مصدر المستحدث.
٥. التأثيرات: وهي التغييرات الحادثة في المعرفة، والاتجاه، والسلوك الظاهر.

الطريقة البحثية:

أولًا: التعريفات الاجرائية للمصطلحات المستخدمة في البحث:

التشريعات الزراعية: ويقصد بها في هذا البحث القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة لحماية الأراضي الزراعية ومنع التعدي عليها والحفاظ علي خصوبتها وصلاحيتها للإنتاج الزراعي.

المهندسين الزراعيين: ويقصد بهم في هذا البحث جميع العاملين في مجال حماية الأراضي والمسئولين عن متابعة القوانين والتشريعات التي سنتها الدولة لحماية الأراضي الزراعية ومنع التعدي عليها والحفاظ علي خصوبتها وصلاحيتها للإنتاج الزراعي.

درجة تواجد المشكلات: ويقصد بها في هذا البحث درجة تواجد المشكلات التي تواجه المهندسين الزراعيين العاملين بمجال حماية الأراضي الزراعية ومنع التعدي عليها، والمتمثلة في المشكلات المتعلقة بالموارد

البشرية، والمتعلقة بالنواحي التنظيمية، والمتعلقة بالاحتياجات الأمنية لتنفيذ عمليات الإزالات، مما يؤدى إلى الحفاظ علي الرقعة الزراعية ومنع التعدي عليها لزيادة الإنتاج والإنتاجية.

مكونات عمليه نشر التشريعات الزراعية:

١. **مصدر السماع عن التشريعات الزراعية:** ويقصد به في هذا البحث تحديد المصادر التي سمع من خلالها المهندس المبحوث عن التشريع الزراعي.
٢. **وقت السماع عن التشريعات الزراعية:** ويقصد به في هذا البحث وقت سماع المهندسين المبحوثين عن التشريعات الزراعية من المصادر المختلفة.
٣. **الأنشطة الإرشادية التي قام بها المهندس مع المبحوث:** ويقصد بها في هذا البحث عدد الأنشطة التي نفذها المهندس المبحوث من اجتماعات، وتوزيع نشرات، ومطبوعات، وعمل زيارة لتعريف الزراع بالقوانين والتشريعات الزراعية التي أصدرتها الجهات المختصة بشأن حماية الأراضي الزراعية ومنع التعدي عليها وعقوبة الأفراد القائمين بالتعدي.
٤. **درجة النشر للتشريعات:** ويقصد بها في هذا البحث قيام المهندسين المبحوثين بمحاولات نشر التشريعات الزراعية بين الزراع في نطاق المنطقة الواقعة تحت إشرافهم والعمل علي إقناعهم بتطبيقها ومنعهم من مخالفة تلك التشريعات للحفاظ علي الرقعة الزراعية ومنع التعدي عليها.

ثانياً: نوع الدراسة ومنهجها:

ينتمي هذا البحث إلى الدراسات الوصفية Descriptive Studies ، والذي يعتمد على منهج المسح الاجتماعي بإستخدام استمارة الاستبيان.

ثالثاً: شاملة البحث وعينته:

أجري هذا البحث في محافظة كفرالشيخ حيث تمثل إحدى محافظات جمهورية مصر العربية، ويحدها شرقًا محافظة الدقهلية ومن الغرب محافظة البحيرة، وشمالًا البحر المتوسط ومن الجنوب محافظة الغربية، وتقسم المحافظة إداريًا إلى عشرة مراكز وهي: مركز كفرالشيخ، ودسوق، وسيدي سالم، والحامول، وبلطيم، ومطوبس، وبيلا، وفوة، والرياض، وأخيرًا مركز قلين، ويوجد بها ٢٤٧ جمعية زراعية منها ٥٩ جمعية استصلاح وبها ٢٣ مركز إرشاديًا زراعيًا يقدم خدماته الإرشادية للزراع، وتعد محافظة كفرالشيخ من أهم المحافظات الزراعية حيث تشتهر بزراعة الأرز، كما تشتهر بزراعة القمح، والبنجر، والفول، والفاكهة، والخضروات، والقطن، ويوجد بها نشاط كبير للإنتاج السمكي حيث المزارع الحكومية والخاصة، وتبلغ المساحة المزروعة بها ٥٥٤ ألف فدان، وباقي المساحة تشكل بحيرات مثل بحيرة بلطيم، وبركة غليون، والجزء الباقي مساحات مازالت صحراوية تقوم الدولة بجهود كبيرة في استصلاحها واستزراعها.

ونظرًا لاتساع منطقة البحث وتوزيع الجمعيات التعاونية الزراعية في عشرة مراكز إدارية وتباين المساحة التابعة لكل منطقة وإختلاف حجم المساحات وبالتالي عدم تساوي أعداد الجمعيات التعاونية الزراعية أو عدد المنتفعين بكل منها، حيث تضم تلك الجميعات ٢٠٨ فرد تحت مسمي مدير للجمعية، و ٩٣ فرد تحت مسمي

مهندس زراعي، و ١٢١ فرد تحت مسمي أخصائي زراعي، و ٦٩ فرد تحت مسمي مهندس حماية أراضي، و ٨٨ فرد تحت مسمي مرشد زراعي كما هو موضح بالجدول رقم (١)، ونظرًا لطبيعة البحث وقلة عدد مهندسي حماية الأراضي بالمحافظة وقيام كل من مديري الجمعيات الزراعية والمهندسين الزراعيين بمهام مهندس حماية الأراضي، فقد تم تحديد شاملة المجال البشري للدراسة في كل من مديري الجمعيات الزراعية، والمهندسين الزراعيين، ومهندسي حماية الأراضي والبالغ عددهم ٣٧٠ مهندسًا زراعيًا، ونظرا لصعوبة عمل حصر شامل لهم لاتساع منطقة البحث وتباعد أطرافها، فقد تم أخذ عينة من إجمالي المهندسين الزراعيين في الدرجات الوظيفية الثلاث، وبتطبيق معادلة (كريجسي ومورجان، ١٩٨٣) لتحديد حجم العينة المطلوبة من شاملة البحث كما يلي:

$$S = x^2NP(1-P)/d^2(N-1) + x^2P(1-P)$$

حيـــــــث أن:

S = حجم العينة المطلوبة **N = حجم الشاملة**

x^2 = رقم ثابت = 3.841 **$P = 0.5$** **$d = 0.05$**

وبتطبيق المعادلة السابقة علي شاملة البحث بمحافظة كفر الشيخ والبالغ عددهم ٣٧٠ مهندسًا زراعيًا، تم التوصل إلي تحديد حجم العينة المطلوبة حيث بلغت ١٨٨ مهندسًا زراعيًا، بنسبة مئوية بلغت ٥٠,٨%، تم اختيارهم بطريقة عشوائية منتظمة من خلال عمل مقابلات معهم بمقر الجمعيات الزراعية التابعين لها أثناء عقد الاجتماعات الشهرية الخاصة بهم.

جدول (١): حصر بأعداد الجمعيات الزراعية بمحافظة كفر الشيخ وأعداد العاملين بها بمختلف مسمياتهم الوظيفية

م	المركز الإدارى	عدد الجمعيات الزراعية	عدد مديري الجمعيات	عدد المهندسين الزراعيين	عدد الاخصائيين الزراعيين	عدد مهندسي حماية الأراضي	عدد المرشدين الزراعيين
١	كفر الشيخ	٣٠	٢٥	١	١	--	٦
٢	دسوق	٤٢	٣٨	١٣	٤٣	٢	--
٣	قلين	٢٨	٢٤	٣	--	٢٤	--
٤	فوه	١٣	١٠	--	--	--	--
٥	مطوبس	٢٢	٢٠	--	١١	١	٣
٦	سيدى سالم	٣٧	٣٤	٤٩	٢٣	٣٩	٥٠
٧	بيلا	٢٥	٢٣	١٣	١٣	٢	٢٧
٨	الحامول	١٦	١٦	٧	١٦	--	--
٩	الرياض	٢٤	١٠	٦	١١	١	٢
١٠	بلطيم	١٠	٨	١	٣	--	--
	الإجمالي	٢٤٧	٢٠٨	٩٣	١٢١	٦٩	٨٨

المصدر: وزارة الزراعة واستصلاح الاراضى، قطاع استصلاح الأراضى، المراقبة العامة للتنمية والتعاونيات بكفرالشيخ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

رابعًا: مجالات البحث:

١. **المجال الجغرافي:** تم اختيار محافظة كفرالشيخ مجالاً جغرافيًا للدراسة وذلك لكونها من أكبر المحافظات من حيث حجم التعديات علي الأراضي الزراعية خاصة علي الأراضي المستصلحة.

٢. **المجال البشري:** بلغ عدد المهندسين الزراعيين الذين لهم علاقة بمجال حماية الأراضي ٣٧٠ مهندسًا زراعيًا، وتم تحديد حجم العينة المطلوبة منهم والتي بلغت ١٨٠ مهندسًا، بعد استبعاد ٨ استمارات لعدم الاستيفاء.

٣. **المجال الزمنى:** تم جمع بيانات البحث خلال الربع الأول من عام ٢٠٢٣، وبعد الانتهاء من مرحلة جمع البيانات ومراجعتها تم ترميزها وتفريغ البيانات يدوياً، ثم إدخالها في الحاسب الآلي تمهيداً لتحليلها وذلك بالاستعانة ببرنامج التحليل الإحصائي SPSS.

خامسًا: أدوات جمع البيانات:

تم استخدم الاستبيان كأداة لجمع البيانات البحثية الميدانية، وقد تضمنت الاستمارة جزأين رئيسيين، أولهما يتعلق بالمتغيرات المستقلة التي يعتقد أنها قد ترتبط بكفاءة المهندسين الزراعيين في نشر التشريعات الزراعية، وثانيهما يختص بقياس كفاءة نشر التشريعات الزراعية المتعلقة بمجال حماية الأراضي الزراعية من خلال مكونات وأبعاد عملية النشر.

سادسًا: المعالجة الكمية لبيانات البحث:

بدأت عملية تحليل البيانات البحثية بتفريغ البيانات وتبويبها وجدولتها، ثم تصنيفها وفقا للأهداف البحثية، وقد اعتمد التحليل بصفة رئيسية علي كل من النسب المئوية، والمدى، والمتوسط الحسابي، والمتوسط الحسابي المرجح، والانحراف المعياري، والجداول التكرارية في وصف وتصنيف المبحوثين وفقا للمتغيرات المدروسة، وقد استخدم برنامج SPSS في تحليل البيانات بإستخدام الحاسب الآلي.

السن: تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن سنه لأقرب سنة ميلادية وقت تجميع البيانات، معبراً عنه بالرقم الخام الذي ذكره المبحوث.

درجة الريفية: تم قياس هذا المتغير من خلال مدة إقامة كل من المهندس الزراعي المبحوث ووالده بالريف، بإستخدام الرقم الخام الذي يذكره المبحوث لمدة إقامته هو ووالده بالريف مقرباً لأقرب سنة ميلادية.

درجة تعليم المبحوث: تم قياس هذا المتغير بعدد السنوات التي قضاها المبحوث في التعليم ومرحلة التعليم التي يقف عندها المبحوث وقت جمع البيانات، وقد تم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن مؤهله الدراسي وعدد سنوات تعليمه الرسمي، وبذلك أمكن الحصول علي درجة تعبر عن درجة تعليم المبحوث.

درجة الخبرة المهنية (الوظيفية): تم قياس هذا المتغير بعدد السنوات التي قضاها المبحوث للعمل كمهندس بالمجال الزراعي بصفة عامة، وكذلك عدد السنوات التي قضاها للعمل بمجال حماية الأراضي بصفة خاصة، من خلال الرقم الخام الذي يذكره المبحوث للمدة التي قضاها في العمل بمجال الزراعة ومجال حماية الأراضي مقرباً لأقرب سنة ميلادية.

درجة التدريب في المجال الزراعي: تم قياس هذا المتغير بعدد الدورات التدريبية التي حضرها المهندس المبحوث في مجال الزراعة، حيث يذكر المبحوث عدد الدورات التي حضرها، ومتوسط عدد أيام كل دورة،

ومتوسط عدد الساعات التدريبية لكل يوم تدريبي، من خلال الرقم الخام الذي يذكره المبحوث لعدد الدورات التدريبية ومدة كل دورة باليوم وعدد الساعات التدريبية التي قضاها في في هذه الدورة.

درجة التعدي علي الأراضي الزراعية: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس ثلاثي متدرج القياس كما يلي يوجد تعدي بدرجة (كبيرة – متوسطة – قليلة)، وقد أعطيت الاستجابات درجات رقمية معبرة عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ علي الترتيب، وبذلك بلغ الحد الأدنى النظري ٣ درجات، والحد الأعلى النظري ٩ درجات.

قدرة المسئولين والجهاز الإداري علي إزالة التعديات: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس ثلاثي متدرج القياس كما يلي يتم الإزالة بشكل (دائم – أحيانا – نادرا)، وقد أعطيت الاستجابات درجات رقمية معبرة عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ علي الترتيب.

درجة تنفيذ وتطبيق التشريعات الزراعية: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس ثلاثي متدرج القياس كما يلي (دائما – أحيانا – نادرا)، وقد أعطيت الاستجابات درجات رقمية معبرة عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ علي الترتيب.

عدد المخالفات التي تم إزالتها ونوعية تلك المخالفات: تم قياس هذا المتغير من خلال الرقم الخام الذي يذكره المبحوث، ثم بعد ذلك يقوم المبحوث بتحديد نوع التعديات علي الأراضي الزراعية التي تم إزالتها، وذلك من خلال مقياس رباعي متدرج القياس كما يلي (تبوير – تجريف – بناء، كل ما سبق أو اثنين منهما)، وقد أعطيت الاستجابات درجات رقمية معبرة عنها كما يلي: ١، ٢، ٣، ٤، ثم بعد ذلك يتم جمع الدرجة المعبرة عن عدد المخالفات مع الدرجة المعبرة عن نوعيتها للحصول علي الدرجة الكلية لهذا المتغير.

درجة توافر المعدات والسيارات واللوادر ومستلزمات إزالة التعدي: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس ثلاثي متدرج القياس كما يلي درجة التلوث (متوفرة دائما – متوفرة أحيانا – غير متوفرة)، وقد أعطيت الاستجابات درجات رقمية معبرة عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ علي الترتيب.

درجة تعاون الجهات المعنية بحماية البيئة والجهات التنفيذية: تم قياس هذا المتغير من خلال سؤال المبحوث عن درجة تعاون ٩ جهات ومنظمات، وقد تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس رباعي متدرج القياس تتعاون بدرجة (كبيرة، متوسطة، قليلة، لا تتعاون)، وقد تم إعطاء المبحوث درجات رقمية تعبر عن درجة التعاون كما يلي: ٤، ٣، ٢، ١ لكل من الاستجابات السابقة علي الترتيب، وبذلك بلغ الحد الأدنى النظري ٩ درجات، والحد الأعلى النظري ٣٦ درجة.

درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية: تم قياس هذا المتغير من خلال مقياس مكون من ٨ مصادر للمعلومات مفتوحة القياس، بحيث يذكر كل مبحوث أمام كل مصدر عدد المراض التي تعرض فيها لها المصدر خلال العام الماضي، وبذلك أمكن الحصول علي الدرجة الكلية المعبرة عن درجة تعرض المبحوث لمصادر المعلومات الزراعية، من خلال جمع الأرقام الخام التي ذكرها المبحوث أمام كل مصدر من تلك المصادر كمقياس رقمي لهذا المتغير.

المتغيرات المتعلقة بنشر وتطبيق المهندسين الزراعيين للتشريعات الزراعية:

السماع عن التشريعات الزراعية من عدمه: وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن سماعه عن التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وقد أعطى المهندس المبحوث الذي استجابته دالة على سماعه درجتان في حاله السماع، ودرجة واحدة في حال عدم السماع.

وقت السماع عن التشريعات الزراعية: وقيس هذا المتغير بسؤال المهندس المبحوث عن وقت سماعه عن التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وقد أعطى للمهندس المبحوث درجات وفقاً لاستجابته الدالة على وقت السماع كما يلي: أعطي درجة واحدة عن كل سنة منذ وقت السماع.

مصدر السماع عن التشريعات الزراعية: وتم قياس هذا المتغير في هذا البحث بسؤال المبحوث عن مصدر سماعه عن التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وذلك بالإختيار من أربعة مصادر مختلفة هي: الجريدة الرسمية، منشور حكومي موجه لهم، التلفزيون ووسائل الإعلام، مصادر أخري، وقد أعطى للمهندس المبحوث درجات رقمية وفقاً لاستجابته الدالة على مصدر سماعه عن التشريعات كما يلي: (٤، ٣، ٢، ١) لكل منها على الترتيب.

نشر التشريعات الزراعية بين الزراع: وقيس هذا المتغير بسؤال المهندس المبحوث عن مدي قيامه بتقديم أنشطة ارشادية للزراع بمنطقة عمله لتعريفهم بالتشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية، وذلك من خلال مقياس ثنائي مكون من (نعم، لا)، وقد أعطى المهندس المبحوث درجات رقمية معبرة عن إستجابته ٢، ١ لكل منها علي الترتيب لقياس هذا المتغير.

درجة كفاية الامكانيات اللازمة (المال، والجهد، والوقت): وتم قياس هذا المتغير بسؤال المهندس المبحوث عن وجهة نظره في مدي توافر الامكانيات اللازمة لتطبيق التشريعات الزراعية الخاصة بحماية الأراضي الزراعية علي للزراع، وقد قيس هذا المتغير وفقاً لمقياس رباعي متدرج كما يلي يحتاج كافية بدرجة: كبيرة، متوسطة، قليلة، غير كافية، وقد أعطيت لهذه الإستجابات درجات رقمية تعبر عنها كما يلي: ٤، ٣، ٢، ١ لكل منها علي الترتيب لقياس هذه المتغير.

درجة مناسبة التشريعات الزراعية لمنع التعدي: وتم قياس هذا المتغير بسؤال المبحوث عن درجة مناسبة التشريعات الزراعية الحالية لمنع التعدي علي الأراضي الزراعية من وجهة نظره، وقد قيس هذا المتغير وفقاً لمقياس ثلاثي متدرج كما يلي مناسب بدرجة: كبيرة، متوسطة، قليلة، وقد أعطيت لهذه الإستجابات درجات رقمية تعبر عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ لكل منها علي الترتيب.

المشكلات التي تواجه المهندسين الزراعيين المبحوثين ومقترحاتهم لحل تلك المشكلات: تم تحديد المشكلات التي تواجه المهندسين الزراعيين المبحوثين العاملين في مجال حماية الأراضي وذلك من خلال عرض ثلاثة مجموعات من المشكلات التي تواجه العاملين في مجال حماية الأراضي وهي: (مشكلات متعلقة بمهندسي حماية الأراضي، ومشكلات متعلقة بتطبيق التشريع الزراعي، ومشكلات متعلقة بالإحتياجات الأمنية)، حيث طلب من كل مبحوث ذكر أهم المشكلات التي تواجه أثناء عمله والمتعلقة بهذه المجموعات الثلاثة، ثم بعد ذلك يحدد درجة تواجد هذه المشكلات من خلال مقياس ثلاثي توجد بدرجة (كبيرة، متوسطة،

قليلة)، وأعطيت هذه الاستجابات درجات رقمية تعبر عنها كما يلي: ٣، ٢، ١ لكل منها علي الترتيب لقياس درجة تواجدها، ثم بعد ذلك تم حساب الترتيب الداخلي لكل قسم من أقسام المشكلات والترتيب العام لجميع الأقسام من خلال الوسط الحسابي المرجح لتحديد أهمية تواجد كل منها، وتم اتباع ذلك الأمر أيضا مع مقترحاتهم لحل تلك المشكلات من خلال تحديد أهمية تنفيذ هذه الحلول المقترحة من قبلهم.

النتائج البحثية ومناقشتها:

أولا: التعرف علي المتغيرات الشخصية والاجتماعية والاتصالية والارشادية المتعلقة بالمهندسين الزراعيين المبحوثين:

السن: أشارت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي أنحصر بين (٤٠ – ٦٠) سنة، بمتوسط حسابي بلغ ٤٨,٨ سنة، وانحراف معياري بلغ ٦,٣٥ درجة، وقد جاء في فئة صغار السن ٣٣,٣٣% من إجمالي المبحوثين، بينما جاء في الفئة المتوسطة ٣٨,٨٩%، وجاء في فئة كبار السن ٢٧,٧٨%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ثلثي المبحوثين تقريبا ٦٦,٦٧% كانوا من متوسطي وكبار السن.

درجة الريفية: أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة الريفية انحصر بين (١٠ – ١١٧) سنة، بمتوسط حسابي بلغ ٥٨,٣ سنة، وانحراف معياري بلغ ٢٣,٤١ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة من حيث درجة الريفية ١٦,٦٧% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٦٦,٦٦%، وجاء في الفئة المرتفعة ١٦,٦٧%، وتشير النتائج السابقة إلي أن غالبية المبحوثين ٨٣,٣٣% كانوا من أصحاب النشأة الريفية.

درجة التعليم: أوضحت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة التعليم انحصر في أربعة مؤهلات تعليمية هي: (مؤهل متوسط، مؤهل فوق متوسط، مؤهل جامعي، دراسات عليا)، بمتوسط حسابي بلغ ١٣,٣ سنة، وانحراف معياري بلغ ٣,٥٦ درجة، وقد جاء ٤٤,٤٥% من إجمالي المهندسين المبحوثين في فئة المؤهل التعليمي المتوسط، بينما كان ٢٢,٢٢% منهم في فئة المؤهل فوق المتوسطة، في حين كان ٢٢,٢٢% منهم أيضا حاصلين علي مؤهل جامعي، بينما كان ١١,١١% فقط من إجمالي المهندسين الزراعيين المبحوثين حاصلون علي دراسات عليا ماجستير ودكتوراه، وتشير النتائج السابقة إلي أن ثلثي المبحوثين ٦٦,٦٧% كانوا من الحاصلين علي مؤهل تعليمي متوسط أو فوق متوسط.

درجة الخبرة الوظيفية: أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة الخبرة الوظيفية انحصر بين (١٧ – ٤١) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٣٠,٨ درجة، وانحراف معياري بلغ ٥,٩١ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١١,١١% من إجمالي المبحوثين، بينما جاء في الفئة المتوسطة ٥٠%، وجاء في الفئة المرتفعة ٣٨,٨٩%، وتشير النتائج السابقة إلي أن غالبية المبحوثين ٨٨,٨٩% من ذوي الخبرة الوظيفية المتوسطة والمرتفعة.

درجة التدريب في المجال الزراعي: أشارت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة التدريب الزراعي أنحصر بين (٧ – ٢٠) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١٢,٧ درجة، وانحراف معياري بلغ ٤,٠٣

درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة من حيث درجة التدريب الزراعي ٣٨,٨٩% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٤٤,٤٤%، وجاء في الفئة المرتفعة ١٦,٦٧%، وتشير النتائج السابقة إلي أن غالبية المبحوثين ٨٣,٣٣% كانوا من ذوي التدريب الزراعي المنخفض والمتوسطة.

درجة التعدي علي الأراضي الزراعية: بينت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة التعدي علي الأراضي الزراعية أنحصر بين (٣ – ٩) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٥,٨ درجة، وانحراف معياري بلغ ١,٨٧ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة من حيث درجة التعدي ٣٣,٣٣% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٨,٨٩%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٧,٧٨%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ثلثي المبحوثين ٦٦,٦٧% أقرو بأن درجة التعدي علي الأراضي الزراعية كانت متوسطة إلي مرتفعة.

القدرة علي تنفيذ التشريعات ومدي تنفيذ الإزالات: بينت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة قدرة المسئولين علي إزالة التعديات أنحصر بين (٢ – ٦) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٤,١١ درجة، وانحراف معياري بلغ ٠,٧٥ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة من حيث درجة القدرة علي الإزالة ٢٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٤٤,٤٤%، وجاء في الفئة المرتفعة ٣٠,٥٦%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٦٩,٤٤% أقرو بأن قدرة المسئولين علي تنفيذ إجراءات إزالة التعديات ومدي تنفيذ تلك الإزالات الحادثة كانت منخفضة إلي متوسطة.

عدد المخالفات التي تم إزالتها: أوضحت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لعدد المخالفات التي تم إزالتها أنحصر بين (٢٠ – ٩٤) مخالفة، بمتوسط حسابي بلغ ٥٣,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٢٥,١٠ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة من حيث عدد المخالفات التي تم إزالتها ٤٤,٤٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٢٢,٢٢%، وجاء في الفئة المرتفعة ٣٣,٣٣%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ثلثي المبحوثين ٦٦,٦٧% أقرو بأن عدد الإزالات التي تمت خلال العام الماضي كانت منخفضة إلي متوسطة.

درجة توافر المعدات اللازمة لإزالة التعديات علي الأرض الزراعية: بينت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لمدي توافر المعدات اللازمة لإزالة التعديات أنحصر بين (١ – ٣) درجات، بمتوسط حسابي بلغ ٢,١ درجة، وانحراف معياري بلغ ٠,٦٧ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة من حيث درجة توافر المعدات اللازمة ٢٢,٢٢% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٥٥,٥٦%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٢,٢٢%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يزيد عن ثلثي المبحوثين ٧٧,٧٨% أقرو بأن درجة توافر المعدات اللازمة لإزالة التعديات علي الأرضي الزراعية منخفضة إلي متوسطة.

درجة تعاون الجهات المعنية بالإزالات: بينت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة تعاون الجهات المعنية انحصر بين (٩ – ٢٧) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١٨,٩ درجة، وانحراف معياري بلغ ٤,١٢ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١١,١١% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة

٦١,١١%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٧,٧٨%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٢,٢٢% أقرو بتعاون تلك الجهات معهم بدرجة منخفضة إلي متوسطة.

درجة المشاركة الاجتماعية غير الرسمية: أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة المشاركة الاجتماعية انحصر بين (٦ – ٢٤) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١٦,٦ درجة، وانحراف معياري بلغ ٥,١٤ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١١,١١% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٣,٣٣%، في حين جاء في الفئة المرتفعة ٥٥,٥٦%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من نصف المبحوثين ٤٤,٤٤% كانت درجة مشاركتهم الاجتماعية منخفضة إلي متوسطة.

درجة التعرض لمصادر المعلومات الزراعية: أظهرت النتائج الواردة بجدول (٢) أن المدي الفعلي لدرجة التعرض للمصادر انحصر بين (٥٦ – ١٥٦) درجة، بمتوسط

جدول رقم (٢) توزيع المهندسين المبحوثين وفقاً لبعض الخصائص المميزة لهم بمنطقة البحث ن = ١٨٠

المتغيرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتغيرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
١- سن المبحوث: سنة					٧- القدرة علي تنفيذ التشريعات:			درجة	
أقل من ٤٦	٦٠	٣٣,٣٣	٤٨,٨	٦,٣٥	أقل من ٣	٤٥	٢٥,٠٠	٤,١١	٠,٧٥
من ٤٦- ٥٣	٧٠	٣٨,٨٩			من ٣ – ٥	٨٠	٤٤,٤٤		
٥٣ فأكثر	٥٠	٢٧,٢٨			٥ فأكثر	٥٥	٣٠,٥٦		
٢- درجة الريفية: سنة					٨- عدد المخالفات المزالة: عدد				
أقل من ٤٦	٣٠	١٦,٦٧	٥٨,٣	٢٣,٤١	أقل من ٤٥	٨٠	٤٤,٤٥	٥٣,٣	٢٥,١٠
من ٤٦ – ٨٢	١٢٠	٦٦,٦٦			من ٤٥ – ٧٠	٤٠	٢٢,٢٢		
٨٢ فأكثر	٣٠	١٦,٦٧			٧٠ فأكثر	٦٠	٣٣,٣٣		
٣- درجة تعليم المبحوث:					٩ – درجة توافر المعدات: درجة				
١٢ درجة	٨٠	٤٤,٤٥	١٣,٣	٣,٥٦	أقل من ٣	٤٠	٢٢,٢٢	٢,١	٠,٦٧
١٤ درجة	٤٠	٢٢,٢٢			من ٣ – ٥	١٠٠	٥٥,٥٦		
١٦ فأكثر	٦٠	٣٣,٣٣			٥ فأكثر	٤٠	٢٢,٢٢		
٤- درجة الخبرة الوظيفية: درجة					١٠- درجة تعاون الجهات: درجة				
أقل من ٢٥	٢٠	١١,١١	٣٠,٨	٥,٩١	أقل من ١٥	٢٠	١١,١١	١٨,٩	٤,١٢
من ٢٥ – ٣٣	٩٠	٥٠,٠٠			من ١٥ – ٢٢	١١٠	٦١,١١		
٣٣ فأكثر	٧٠	٣٨,٨٩			٢٢ فأكثر	٥٠	٢٧,٧٨		
٥- التدريب في المجال الزراعي: درجة					١١- درجة المشاركة غير الرسمية:			درجة	
أقل من ١٢	٧٠	٣٨,٨٩	١٢,٧	٤,٠٣	أقل من ١٢	٢٠	١١,١١	١٦,٦	٥,١٤
من ١٢ – ١٦	٨٠	٤٤,٤٤			من ١٢ – ١٨	٦٠	٣٣,٣٣		
١٦ فأكثر	٣٠	١٦,٦٧			١٨ فأكثر	١٠٠	٥٥,٥٦		
٦- درجة التعدي علي الأراضي: درجة					١٢- درجة مصادر المعلومات:			درجة	
أقل من ٥	٦٠	٣٣,٣٣	٥,٨	١,٨٧	أقل من ٩٠	٣٠	١٦,٦٧	١١,٠٣	٢٣,٨٩
من ٥ – ٧	٧٠	٣٨,٨٩			من ٩٠ - ١٢٣	١٠٠	٥٥,٥٦		
٧ فأكثر	٥٠	٢٧,٧٨			١٢٣ فأكثر	٥٠	٢٧,٧٧		

المصدر: حسبت وجمعت من بيانات استمارة الاستبيان.

حسابي بلغ ١١٠,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٢٣,٨٩ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٦,٦٧% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٥٥,٥٦%، في حين جاء في الفئة المرتفعة ٢٧,٧٧%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من ثلاثة أرباع المبحوثين ٧٢,٢٣% كانت درجة تعرضهم للمصادر منخفضة إلي متوسطة.

ثانيا: نشر وتطبيق المهندسين الزراعيين للتشريعات الزراعية:

درجة السماع عن التشريعات الزراعية: أشارت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لدرجة السماع نحصر بين (٢٢ – ٤٤) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٣٦,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٥,١٣ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٠% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٠%، وجاء في الفئة المرتفعة ٦٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من ثلثي عدد المبحوثين ٦٠% كانت درجة سماعهم متوسطة إلي مرتفعة.

سنة السماع عن التشريعات الزراعية للمرة الأولي: أوضحت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي أنحصر بين (٤ – ٢٤) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ١٦,٣ سنة، وانحراف معياري بلغ ٦,٩٠ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٥,٥٦% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٣٥,٥٦%، وجاء في الفئة المرتفعة ٤٨,٨٨%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يزيد عن نصف عدد المبحوثين ٥١,١٢% كانت فترة سماعهم قليلة إلي متوسطة.

مصدر السماع عن التشريعات الزراعية للمرة الأولي: أوضحت النتائج الواردة بجدول (٣) أن مصادر السماع انحصرت في ثلاثة مصادر فقط، بانحراف معياري بلغ ١٢,٤٦ درجة، وقد جاء في الفئة الأولي وهي السماع من خلال الجرائد الحكومية الرسمية ٣٢,٢٢% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة الثانية من خلال منشور حكومي بالجمعية الزراعية ٤٧,٧٨%، وجاء في الفئة الثالثة من خلال التلفزيون ووسائل الإعلام الأخري ٢٠% من المبحوثين.

تعريف الزراع بالتشريعات الزراعية: أوضحت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لدرجة تعريف الزراع بالتشريعات انحصر (٢٢– ٦٦) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٤٥,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٩,٠٤ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٦٥%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يزيد عن ثلاثة أرباع عدد المبحوثين ٨٠% كانت درجة تعريفهم للزراع منخفضة إلي متوسطة.

درجة كفاية الامكانيات اللازمة لتطبيق التشريعات الزراعية: أشارت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لعدد مرات التطبيق انحصر بين (٥٣– ٧٦) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٦٦,٨ درجة، وانحراف معياري بلغ ١٧,٨٧ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ٥٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٢٥%، وجاء في الفئة المرتفعة ٢٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن ما يقترب من نصف عدد المبحوثين ٤٥% كانت درجة تطبيقهم للتشريعات الزراعية منخفضة إلي متوسطة.

جدول رقم (٣) توزيع المهندسين المبحوثين وفقاً لمكونات وأبعاد عملية نشر التشريعات الزراعية من وجهة نظرهم

المتغيرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتغيرات	عدد	%	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري

١- درجة السماع: درجة					٤- درجة الخبرة الوظيفية: درجة			
أقل من ٢٩	١٨	١٠	٣٦,٣	٥,١٣	أقل من ٣٧	٢٧	١٥,٠٠	٤٥,٣	٩,٠٤
من ٢٦ – ٣٧	٥٤	٣٠			من ٣٧ – ٥٢	١١٧	٦٥,٠٠		
٣٧ فأكثر	١٠٨	٦٠			٥٢ فأكثر	٣٦	٢٠,٠٠		
٢- سنة السماع: سنة					٥ – كفاية الامكانيات اللازمة: درجة				
أقل من ١٠	٢٨	١٥,٥٦	١٦,٣	٦,٩٠	أقل من ٦١	٩٩	٥٥,٠٠	٦٦,٨	١٧,٨٧
من ١٠ – ١٧	٦٤	٣٦,٥٦			من ٦١ – ٦٩	٤٥	٢٥,٠٠		
١٧ فأكثر	٨٨	٤٨,٨٨			٦٩ فأكثر	٣٦	٢٠,٠٠		
٣- مصدر السماع:					٦- درجة الاحتياج للتحديث: درجة				
جريدة رسمية	٥٨	٣٢,٢٢	--	١٢,٤٦	أقل من ٤٠	١٨	١٠,٠٠	٥٣,٩	١١,٩٧
منشور حكومي	٨٦	٤٧,٧٨			من ٤٠ – ٥٥	٧٢	٤٠,٠٠		
تلفزيون واعلام	٣٦	٢٠,٠٠			٥٥ فأكثر	٩٠	٥٠,٠٠		

المصدر: حسبت وجمعت من بيانات استمارة الاستبيان.

درجة مناسبة التشريعات الزراعية لمنع التعدي: أوضحت النتائج الواردة بجدول (٣) أن المدي الفعلي لدرجة مناسبة التشريع انحصر (٢٢- ٦٦) درجة، بمتوسط حسابي بلغ ٤٥,٣ درجة، وانحراف معياري بلغ ٩,٠٤ درجة، وقد جاء في الفئة المنخفضة ١٥% من إجمالي المبحوثين، وجاء في الفئة المتوسطة ٧٥%، وجاء في الفئة المرتفعة ١٠%، وتشير النتائج السابقة إلي أن الغالبية العظمي من المبحوثين ٩٠% أشارو لعدم مناسبة التشريعات الزراعية الحالية بدرجة منخفضة إلي متوسطة.

ثالثا: درجة تواجد المشكلات المختلفة التي تواجه المهندسين الزراعيين العاملين بمحال حماية الأراضي الزراعية:

أظهرت النتائج الواردة بجدول (٤) أن عدد المشكلات التي ذكرها المبحوثين بلغت سبعة عشر مشكلة موزعة علي ثلاثة أقسام رئيسية كما ذكرها المبحوثين تسع مشكلات تقع في القسم الأول الخاص بالمهندسين الزراعيين العاملين (الموارد البشرية) بنسب تراوحت بين (٩١,٦٧% - ٢٨,٨٩%)، وأربع مشكلات في القسم الثاني الخاص بالنواحي التنظيمية بنسب تراوحت بين (٧٠% - ٣١,٢٢%)، وأربع مشكلات في القسم الثالث الخاص بالدواعي والاحتياجات الأمنية بنسب تراوحت بين (٨١,١١% - ٣٦,٦٧%).

ولمعرفة مدي أهمية تواجد تلك المشكلات وفقا لما ذكره المبحوثين فقد تم عمل ترتيب عام للسبعة عشر مشكلة التي ذكرها المبحوثين في الأقسام الثلاثة معًا ثم

جدول (٤) التكرارات والنسب المئوية والترتيب والوسط المرجح لرؤية المهندسين الزراعيين المبحوثين لبعض المشكلات التي تواجههم في عملهم بمجال حماية الأراضي الزراعية

م	المشكلات	التكرار	%	الترتيب الداخلي	الترتيب العام	الوسط المرجح
أولا: المشكلات المتعلقة بالمهندسين الزراعيين (الموارد البشرية)						
١	تناقص عدد المهندسين الزراعيين وعدم وجود تعينات جديدة من قبل وزارة الزراعة.	١٦٥	٩١,٦٧	١	١	٦,٢٤
٢	تزايد أعباء العمل بشكل كبير بسبب تكليف المهندسين الحاليين بأعمال زملائهم المحالين للتقاعد بعد بلوغهم السن القانوني للمعاش.	١٥٨	٨٧,٧٨	٢	٢	
٣	تقدم أغلب المهندسين الزراعين الحاليين العاملين فى مجال جماية الأراضي فى السن وضعف حالتهم الصحية.	١٥٢	٨٤,٤٤	٣	٣	
٤	ضعف التنسيق والتكامل بين جميع الجهات المعنية بحماية الأراضى مثل (الوحدة المحلية، ومجلس المدينة، ومركز الشرطة، والإدارات الزراعية، والمحافظة .... إلخ).	١٤٠	٧٧,٧٨	٤	٥	
٥	اتساع المساحات المخصصة لكل مهندس حماية أراضى بشكل كبير حيث يخصص لكل مهندس مساحة قد تصل إلي ٥٠ ألف فدان للإشراف عليها ومتابعتها ومنع التعدي عليها.	١٢٦	٧٠,٠٠	٥	٦	

٦	تكليف مهندسي حماية الأراضى بأكثر من وظيفة بجانب عمله (اعداد ملفات التراخيص، وأعمال الاحلال والتجديد، وعمل المعاينات الخاصة بالنزاعات القائمة بين المزارعين، وتحرير مخالفات الرى ... إلخ).	٩٦	٥٣,٣٣	٦	٩	
٧	عدم توافر وسائل نقل مخصصة للعاملين فى مجال حماية الأراضي من قبل الوزارة مما يتسبب فى تأخير اتخاذ الإجراءات فى الوقت المحدد وازالة المخالفات الحادثة فى مهدها أو منع حدوثها.	٨٢	٤٥,٥٦	٧	١١	
٨	انخفاض المرتبات والحوافز والبدلات مقابل الأعباء الوظيفية والمخاطر التى يواجهها المهندسين ولجنة الإزالات والعاملين فى مجال حماية الأراضي الزراعية.	٦٦	٣٦,٦٧	٨	١٢	
٩	عدم توافر المعدات اللازمة لعمل الإزالات مثل: (الحفارات، والشواكيش، واللوادر بالحجم المناسب للمبانى المقامة بالمخالفة).	٥٢	٢٨,٨٩	٩	١٤	
	المجموع الأول			١٠٣٧		
ثانيا: المشكلات المتعلقة بالنواحي التنظيمية						
١٠	عدم معرفة ودرايه بعض المهندسين ببعض التشريعات الخاصة بحماية الأراضى وطريقة تطبيقها فى علي أرض الواقع.	١٢٦	٧٠,٠٠	١	٦	٥,٢٢
١١	قلة عدد الدورات التدريبية المقدمة للعاملين فى مجال حماية الأراضى لتعليمهم وتدريبهم على تطبيق التشريعات بشكل صحيح والتنسيق بين الجهات المعنية.	١١٢	٦٢,٢٢	٢	٨	
١٢	عدم إنشاء إدارة لتغيرات المكانية لتصوير الحالات واتخاذ الاجراءات اولا بأول فى المهد.	٩٠	٥٠,٠٠	٣	١٠	
١٣	عدم وجود وسائل إعلامية لنشر التشريعات المتعلقة بحماية الأراضي بين المهندسين الزراعيين (الكتيبات، والنشرات الارشادية، ومواقع علي الانترنت ... إلخ) تجمع بين جميع القوانين الخاصة بحماية الرقعه الزراعية وتوضح كيفية تطبيقها.	٥٨	٣٢,٢٢	٤	١٣	
	المجموع الثاني			٣٨٦		
ثالثا: المشكلات المتعلقة بالناحية التأمينية (الدواعي الأمنية)						
١٤	ضعف القوات الخاصة بتأمين لجنة الازالة من حيث العدد أو الحسم في التنفيذ مما يتسبب ذلك فى اعتراض الأهالى والمخالفين على التنفيذ ويكرر المخالفة مرة أخرى.	١٤٦	٨١,١١	١	٤	٥,٧٤
١٥	عدم تنفيذ الأحكام الصادرة بهذا الشأن من قبل وزارة الداخلية اولا بأول واتخاذ الإجراءات الرادعة ضد المخالفين.	١٢٢	٦٧,٧٨	٢	٧	
١٦	عدم توافر وسائل النقل الكافية للقوات الأمنية وتوصيلهم لمواقع المخالفات نظرا لزيادة عدد المخالفات وبعد المسافات بينها.	٩٠	٥٠,٠٠	٣	١٠	
١٧	عدم توافر وسيلة اتصال موحدة وفعالة بين لجان حماية الأراضى مخصصة للعاملين فى هذا المجال أسوة بالعاملين بالمحليات.	٦٦	٣٦,٦٧	٤	١٢	
	المجموع الثالث			٤٢٤		
	المجموع العام			١٨٤٧		١٧,٢

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان. العدد الاجمالي = ١٨٠ مبحوثًا.

بعد ذلك حساب الوسط المرجح لكل قسم من هذه الأقسام وفقا لعدد المشكلات الواردة به، حيث انحصرت جميع المشكلات بين الترتيب من الأول وحتي الرابع عشر بنسب تراوحت بين (٩١,٦٧% – ٢٨,٨٩%) كما هو موضح بالجدول، وفيما يتعلق بالوسط المرجح لتلك المشكلات فقد بلغ المتوسط المرجح للمشكلات التسع الواردة بالقسم الأول الخاص بالموارد البشرية ٦,٢٤ درجة، بينما بلغ المتوسط المرجح للمشكلات الأربع الواردة بالقسم الثاني الخاص بالنواحي التنظيمية ٥,٢٢ درجة، بينما بلغ المتوسط المرجح للمشكلات الأربع الواردة بالقسم الثالث الخاص بالاحتياجات الأمنية ٥,٧٤ درجة، وبذلك تأتي المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية في مقدمة المشكلات التي تواجههم، بينما تأتي المشكلات المتعلقة بالنواحي التنظيمية في مؤخرة المشكلات التي تواجه المهندسين الزراعيين العاملين في مجال حماية الأراضي الزراعية من حيث درجة تواجدها.

رابعا: مقترحات المهندسين الزراعيين العاملين في مجال حماية الأراضي الزراعية لحل المشكلات التي تواجههم في عملهم من وجهة نظرهم:

أسفرت النتائج الواردة بجدول (٥) أن عدد المقترحات التي ذكرها المبحوثين بلغت خمسة عشر مقترحًا موزعة علي ثلاثة أقسام رئيسية كما ذكرها المبحوثين ست مقترحات لحل المشكلات التي تقع في القسم الأول الخاص بالمهندسين الزراعيين العاملين (الموارد البشرية) بنسب تراوحت بين (٨٨,٨٩% – ٣٠%)، وأربع مقترحات لحل المشكلات في القسم الثاني الخاص بالنواحي التنظيمية للعمل في مجال حماية الأراضي بنسب

تراوحت بين (٧٨,٨٩% – ٤٨,٨٩%)، وخمس مقترحات لحل المشكلات في القسم الثالث الخاص بالاحتياجات التأمينية بنسب تراوحت بين (٧٥,٥٦% – ٣٠%).

ولمعرفة أهمية تلك المقترحات وفقا لما ذكره المبحوثين فقد تم عمل ترتيب عام للخمسة عشر مقترحًا التي تم ذكرها في الأقسام الثلاثة معًا ثم بعد ذلك حساب الوسط المرجح لكل قسم من هذه الأقسام وفقا لعدد المقترحات الواردة به، حيث انحصرت جميع المقترحات بين الترتيب من الأول وحتي الثاني عشر بنسب تراوحت بين (٨٨,٨٩% – ٣٠%) كما هو موضح بالجدول، وفيما يتعلق بالوسط المرجح لتلك المقترحات فقد بلغ المتوسط المرجح للمقترحات الست الواردة بالقسم الأول الخاص بحل المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية ٦,٦٣ درجة، بينما بلغ المتوسط المرجح للمقترحات المقدمة لحل المشكلات الواردة بالقسم الثاني الخاص بالمشكلات التنظيمية في مجال حماية الأراضي الزراعية ٧,٢٤ درجة، بينما بلغ المتوسط المرجح للمقترحات المقدمة لحل المشكلات الواردة بالقسم الثالث الخاص بمشكلات الاحتياجات الأمنية ٦,٢٦ درجة، وبذلك تأتي مقترحات حل المشكلات

جدول (٥) التكرارات والنسب المئوية والترتيب والوسط المرجح لرؤية المهندسين الزراعيين للمقترحات المناسبة لحل المشكلات التي تواجههم في عملهم

م	المشكلات	التكرار	%	الترتيب الداخلي	الترتيب العام	الوسط المرجح
أولا: مقترحات لحل المشكلات المتعلقة بالموارد البشرية						
١	البحث في سبل زيادة مرتبات المهندسين العاملين في مجال حماية الأراضي الزراعية أو زيادة معدل الحوافز والبدلات رفع مستوي الرضا الوظيفي لديهم.	١٦٠	٨٨,٨٩	١	١	٦,٦٣
٢	توفير وسائل النقل المناسبة والامنة للعاملين فى مجال حماية الأراضي من قبل الوزارة لمساعدتهم علي إنجاز أعمالهم.	١٤٢	٧٨,٨٩	٢	٢	
٣	تقليل مساحة الرقعة الزراعية الخاضعة لإشراف المهندس الواحد بما يسمح له بمتابعتها ومنع المخالفات والتعديات عليها.	١١٢	٦٢,٢٢	٣	٦	
٤	تقليل أعباء العمل الملقاه علي كاهل المهندسين الحاليين وعدم تكليفهم بأعمال تفوق طاقتهم لضمان قيامهم بها علي الوجه الصحيح .	٩٢	٥١,١١	٤	٨	
٥	توفير المعدات اللازمة لعمل الإزالات بالأعداد الكافية والمواصفات المناسبة لإزالة التعديات الحادثة.	٧٨	٤٣,٣٣	٥	١١	
٦	البحث عن آلية لزيادة أعداد المهندسين العاملين في مجال حماية الأراضي من خلال التعاقدات أو التعينات الجديدة أو الانتداب لضخ دماء جديدة وروح شابه تساعد في الحفاظ علي الرقعة الزراعية.	٥٤	٣٠,٠٠	٦	١٢	
المجموع الأول		٦٤٦				
ثانيا: مقترحات لحل المشكلات المتعلقة بالنواحي التنظيمية للعمل في مجال حماية الأراضي						
٧	بحث سبل التنسيق والتكامل بين جميع الجهات المعنية بحماية الأراضي الزراعية وإزالة التعديات.	١٤٢	٧٨,٨٩	١	٢	٧,٢٤
٨	إنشاء إدارة خاصة لرصد التغيرات المكانية وعمل التصوير الجوي اولا بأول لمنع التعديات فى مهدها.	١٢٢	٦٧,٧٨	٢	٥	
٩	تقديم برامج تدريبية تستهدف تنمية معارف المهندسين العاملين بمجال حماية الأراضى الزراعية.	١٠٨	٦٠,٠٠	٣	٧	
١٠	نشر التشريعات الجديدة والقديمة المتعلقة بحماية الأراضي بين المهندسين بطرق مختلفة وفعالة تضمن وصولها لهم وتدريبهم علي كيفية تطبيقها علي الزراع بشكل صحيح وأمن.	٨٨	٤٨,٨٩	٤	٩	
المجموع الثاني		٤٧٠				
ثالثا: مقترحات لحل المشكلات المتعلقة بالجهات الأمنية (الاحتياجات التأمينية)						
١١	زيادة عدد الأفراد في الحملة والاعتماد علي عناصر مدربة وقادرة علي تأمين جميع أعضاء لجنة الازالة.	١٣٦	٧٥,٥٦	١	٣	٦,٢٦
١٢	اتخاذ الإجراءات الرادعة ضد المخالفين اولا بأول وتنفيذ الأحكام الصادرة بهذا الشأن من قبل وزارة الداخلية.	١٢٥	٦٩,٤٤	٢	٤	
١٣	العمل علي توفير كل المستلزمات والمعدات اللازمة لتنفيذ وإزالة المخالفات والتعديات الحادثة علي الأراضي الزراعية.	١٠٨	٦٠,٠٠	٣	٧	

١٤	العمل علي توفير وسائل النقل والمركبات الكافية للقوة الأمنية المسئولة عن إزالة التعديات بما يمضمن توصيلهم لمواقع المخالفات بشكل أمان في الامكان المختلفة.	٨٢	٤٥,٥٦	٤	١٠	
١٥	العمل علي وجود وسيلة اتصال موحدة وفعالة بين لجان حماية الأراضى لسهولة التواصل بينهم.	٥٤	٣٠,٠٠	٥	١٢	
	المجموع الثالث	٥٠٨				
	المجموع العام	١٦٢٤				٢٠,١٢

المصدر: جمعت وحسبت من بيانات استمارة الاستبيان. العدد الاجمالي = ١٨٠ مبحوثًا.

التنظيمية لتنظيم العمل في مجال حماية الأراضي في مقدمة المقترحات التي ذكرها المبحوثين لحل المشكلات التي تواجههم، بينما تأتي مقترحات حل المشكلات المتعلقة بالاحتياجات الأمنية في مؤخرة المقترحات التي ذكرها المبحوثين لحل المشكلات التي تواجههم.

الفوائد التطبيقية للبحث: في ضوء ما توصل إليه البحث وما أسفر عنه من نتائج فإنه يمكن إيجاز بعض الفوائد التطبيقية التالية:

ضرورة اهتمام الجهات العليا بوزارة الزراعة بخلق بيئة عمل تساعد علي التعاون واحترام قيم العمل وتفعيل النواحي التنظيمية لتشجيع ذلك.

البحث عن أسباب عدم قدرة المسئولين والعاملين علي تنفيذ الإزالات أو منع التعديات وقت حدوثها.

العمل علي الأخذ بمقترحات المبحوثين لحل المشكلات التي تواجههم موضع التنفيذ.

الاهتمام بضرورة التعاون الفعال مع الجهات التي تساعد المهنسين الزراعين في عملهم وخاصة النواحي الامنية لمنع التعدي عليهم أثناء إزالة التعديات التي حدثت أو تحدث بالفعل.

توعية الزراع بخطورة التعدي علي الرقعة الزراعية وضرورة اتباع الطرق الشرعية لاستخراج تصاريح البناء بشكل رسمي.

المراجع:

الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ٢٠٢٠، أعداد متفرقة.

حمدون، منتصر محمد محمود (٢٠١٤): تحليل اقتصادى للتعديات على الأراضي الزراعية فى مصر، مجلة الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، جامعة المنصورة، مجلد (٥)، العدد ١١.

رشاد، سعيد عباس محمد (٢٠١٦): نقل ونشر التكنولوجيا الزراعية، مكتب الهدي للطباعة، مشتهر، طوخ، قليوبية.

زيدان، عماد أنور عبدالمجيد (٢٠٠٥): تبني التكنولوجيا الإروائيه الزراعية المستحدثة بين مزارعي محافظة كفر الشيخ، رسالة دكتوراه، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة بمشتهر، جامعة الزقازيق، فرع بنها.

عبداللطيف، وجدى شفيق (٢٠١٤): الأبعاد المجتمعية للامتداد العمرانى على الأراضي الزراعية: دراسة حالة ميدانية فى مركز أبو حمص بمحافظة البحيرة، مجلة كلية الأداب، جامعة طنطا، مجلد ٢، عدد ٢٧.

عطاالله، محمد عبدالقادر، والسيد، محمود معوض، ومحمد، ولاء علي (٢٠١٨): دور السياسات الزراعية فى الحد من التعديات على الأراضي الزراعية وأثرها على الأمن الغذائي المصري، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد (٢٨)، العدد (٤) ديسمبر (ب) .

فرج، نيللى نصيف (١٩٩٣): نشر واستخدام الآلات الزراعية بين الزراع المصرين، رسالة دكتوراه، كلية الزراعة، جامعه القاهرة.

فضل الله، صلاح على صالح (٢٠١٥): التعدي على الأراضي الزراعية ونهر النيل وأثارهما على الاقتصاد المصري، (دراسة إقتصادية)، مجلة أسيوط للعلوم الزراعية، المجلد (٤٦)، العدد (٢)، إبريل.

فواز، محمود محمد، عبداللطيف، سرحان أحمد (٢٠١٥): "دراسة اقتصادية للتغيرات المناخية وآثارها على التنمية المستدامة في مصر"، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، المجلد الخامس والعشرون، العدد الثالث، سبتمبر ٢٠١٥ م.

مصطفى، محمد مدحت (١٩٩٨): اقتصاديات الأراضي الزراعية، الأسس والنظريات والتطبيق، مكتبة ومطبعة الإشعاع.

هجرس، سعد (٢٠٠٠): الزراعة المصرية، (الماضي – الحاضر – المستقبل)، المكتبة الأكاديمية.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضى، قطاع استصلاح الأراضى، المراقبة العامة للتنمية والتعاونيات بكفرالشيخ، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٢.

وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، إستراتيجية التنمية الزراعية المستدامة حتى عام ٢٠٣٠، القاهرة، مارس، ٢٠٠٩.

Krejcie, RV, Morgan DW. (1983), Determining sample size for research activities. Educ Psychol Meas.

المراجع الإلكترونية:

شبكة الإنترنت موقع: مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية: (https://2u.pw/Fh6m8).

The degree of Presence of Problems Facing Agricultural Engineers Working in the Field of Agricultural Land Protection in Kafr El-Sheikh Governorate

Salah M. I. A, Saied A. M. R, Mohamed A. M. A
Department of Agricultural Economics - Faculty of Agriculture - Benha University

Abstract

This research aimed mainly at identifying the degree of existence of some problems facing agricultural engineers working in the dissemination of agricultural legislation in the field of protecting agricultural lands among the farmers of Kafr El-Sheikh Governorate, by identifying the personal, social, psychological and communication variables characteristic of the surveyed engineers, and determining the degree of dissemination of these agricultural legislation Finally, determining the extent to which these problems exist in their various forms, and the respondents' suggestions to confront these problems.

The data was collected during the first quarter of 2023 through a questionnaire with a personal interview of a regular random sample of agricultural engineers in the center of Kafr El-Sheikh governorate, which was determined using the Kreisje and Morgan equation. It consisted of 180 agricultural engineers, and after quantitative processing of the data, the tabular presentation, frequencies and percentages were relied upon.

The most important results indicated that:

- Nearly half of the respondents (45%) had a low to medium degree of implementation of agricultural legislation.
- Problems related to human resources came at the forefront of the problems that face and impede work in the field of land protection, while organizational problems are at the back of these problems in terms of their degree of presence.
- Proposals for solving organizational problems for work in the field of land protection came at the forefront of the proposals mentioned by the respondents, while proposals for solving security problems came at the back of those proposals.

Keywords: Agricultural legislation, Agricultural Engineers, Agricultural Land Protection, Kafr El-sheikh Governorate.